

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى السادة / مساهمي شركة ثمار التنمية القابضة
شركة مساهمة سعودية
الرياض - المملكة العربية السعودية
التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

(3/1)

الرأي

في رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي لشركة ثمار التنمية القابضة ("المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2025 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية للشركة والتي تشمل ما يلي:

- 1 قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025،
- 2 قائمة الربح أو الخسارة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ،
- 3 قائمة الدخل الشامل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ،
- 4 قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ،
- 5 قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ،
- 6 الإيضاحات حول القوائم المالية والتي تتضمن المعلومات ذات الأهمية عن السياسات المحاسبية والمعلومات التفسيرية أخرى.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وقينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

عدم التأكيد الجوهرية المتعلقة بالاستمرارية

نود أن نلفت الانتباه للإيضاح (رقم 1-4) المرفق بالقوائم المالية الموحدة. الذي يشير إلى أن المجموعة تكبدت خسائر قدرها (13,027,361) ريال سعودي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م. كما بلغت الخسائر المتراكمة في 31 ديسمبر 2025م (94,653,914) بنسبة 146% من رأس المال. مما يتوجب معه تنفيذاً للمادة رقم (١٣٢) من نظام الشركات أن يتم دعوة الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال مائة وثمانين يوماً من تاريخ العلم بذلك للنظر في استمرارية المجموعة مع اتخاذ أي من الإجراءات اللازمة لمعالجة تلك الخسائر أو حلها، إلا أنه نظراً لدخول المجموعة في مقترح وإجراءات إعادة التنظيم المالي والموضحة في الإيضاح (رقم 1) وتطبيقاً للمادة رقم (٤٥) من الفصل الرابع من نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية فيتم إعفاء المجموعة من تطبيق أحكام نظام الشركات فيما يخص بلوغ خسائر المجموعة النسبة النظامية. كما أن استمرارية المجموعة كمنشأة مستمرة مرتبط بتنفيذ مقترح إعادة التنظيم المالي. ووفقاً لما هو مذكور في الإيضاح (رقم 1-4)، فإن هذه الأحداث أو الظروف، جنباً إلى جنب مع الأمور الأخرى المنصوص عليها في الإيضاح (رقم 1)، تشير إلى وجود عدم تأكيد جوهري، قد يثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة. ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

لفت انتباه

نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح (رقم 1) المرفق بالقوائم المالية الموحدة، والذي يوضح إلى أن شركة ثمار التنمية القابضة خاضعة لإجراء إعادة التنظيم المالي وفقاً للحكم الصادر بتاريخ 7 أبريل 2021م (الموافق 25 شعبان 1442هـ) في القضية رقم 1970 لعام 1442هـ القاضي بإجراء إعادة التنظيم المالي للشركة وتعيين الأستاذ هاني بن صالح العقيلي أمين إعادة التنظيم المالي.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى السادة / مساهمي شركة ثمار التنمية القابضة

شركة مساهمة سعودية

الرياض - المملكة العربية السعودية

التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

الأمر الرئيسي للمراجعة

(3/2)

الأمر الرئيسي للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نبدي رأياً منفصلاً في تلك الأمور.

الأمر الرئيسي للمراجعة	الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمر الرئيسي للمراجعة
	إعادة تقويم الأراضي.
	اشتملت إجراءات مراجعتنا على ما يلي:
	<ul style="list-style-type: none"> تقويم كفاءة وقدرات وموضوعية خبراء التقييم. التوصل إلى فهم لأعمال خبراء التقييم. تقويم مدى مناسبة عمل الخبراء كدليل مراجعة للإقرارات ذات الصلة. تقويم مدى ملائمة المعلومات و الإفصاحات المتعلقة بإعادة التقويم للأراضي كما هو مبين بالايضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة رقم (2-3) و (6). التحقق من الطريقة الحسابية التي أخذت الإدارة من خلالها التقييم الأقل من التقييمين الاثنين للقيمة العادلة لكل أرض وفقاً لمتطلبات هيئة السوق المالية. تقويم منهجية التقييم وتحديد ما إذا كانت الافتراضات الهامة، بما فيها قابلية المقارنة السوقية للأراضي، ضمن النطاق المقبول. الاستعانة بأحد الخبراء الخارجين وتقويم مدى كفاءته وقدراته وموضوعيته للأغراض محل المراجعة. تقويم مدى ملائمة ومعقولية نتائج أو استنتاجات الخبير الذي تم الاستعانة به ومدى اتساقها مع أدلة المراجعة الأخرى.
	<ul style="list-style-type: none"> كما في 31 ديسمبر 2025، تحتفظ المجموعة بأراضي ضمن بند الممتلكات والآلات والمعدات بقيمة عادلة تبلغ 35,496,786 ريال سعودي (31 ديسمبر 2024م مبلغ 46,094,245 ريال سعودي). يتم قياس الأراضي باستخدام نموذج إعادة التقويم وذلك بإعادة التقويم لقياس الأراضي المملوكة للمجموعة، وتقوم الإدارة بتحديد القيمة العادلة لأراضيها لأغراض التقويم لها بالقيمة العادلة في تاريخ التقرير المالي. تم إجراء التقييمات من قبل مقيمين خارجيين مستقلين تم تعيينهما من قبل الإدارة وتم الأخذ بالتقييم الأقل بناءً على التعليمات النظامية الصادرة بهذا الشأن. يعد تقويم الأراضي أمر مراجعة رئيسي نظراً لكونه مجال جوهرى للحكم مدعوم بمجموعة من الافتراضات وينطوي على درجة عالية من عدم التأكد من التقدير مع مجموعة جوهرية محتملة من النتائج المعقولة. تم تقييم الأراضي باستخدام أسلوب السوق (طريقة المقارنة).

المعلومات الأخرى

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير المراجع عنها. والذي من المتوقع لإتاحته لنا بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات. والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، وأثناء ذلك النظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكلٍ جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو مُحَرَّفَة بشكلٍ جوهري بأية صورة أخرى .

وإذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكلٍ عادل "وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي" المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المجموعة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى السادة / مساهمي شركة ثمار التنمية القابضة

شركة مساهمة سعودية

الرياض - المملكة العربية السعودية

التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

(3/3)

مسؤوليات المراجع عن القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهرى، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرياً إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

• تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية الموحدة، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.

• الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.

• تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.

• استنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، وما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا صلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الشركة في أعمالها.

• تقويم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

• للحصول على أدلة المراجعة المناسبة والكافية فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجيه وإشراف ومراجعة عملية المراجعة المنفذة لأغراض مراجعة المجموعة. ونظّل وحدنا المسؤولين عن رأي المراجعة.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

ونقدم أيضاً للمكلفين بالحوكمة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبذلهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، ونبذلهم أيضاً عند الاقتضاء بالتدابير الوقائية ذات العلاقة.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية، ومن ثم تُعد هذه الأمور هي الأمور الرئيسية للمراجعة. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

شركة بي كي إف البسام
محاسبون ومراجعون قانونيون

إبراهيم أحمد البسام

محاسب قانوني

ترخيص رقم: 337

الرياض: XX رمضان 1447هـ

الموافق: XX مارس 2026م